المرأة العمانية والمشاركة في الحياة العامة من منظور تاريخي

د. فاطمة يوسف حمدان البلوشي(*)

أولًا- مشاركة المرأة العُمانية في الحياة العامة قبل النهضة:

إن وضع المرأة الاجتماعي في سلطنة عُمان لا يختلف عن بقية الدول العربية، فهي تقوم بدور اجتماعي كبير، فتساعد الرجل في أعماله الزراعية، والصناعية، والثقافية. وتقوم بدور بارز لا يقل عن دور الرجل، فهي تقوم بالعناية بالماشية، وتعتني بالزراعة، حيث تقوم بزرع وجني البلح، وطحن الغلال، فضلًا عن دورها في صناعة المنسوجات السعفية، والصوفية. فتجهز الأواني السعفية كالقفران والسميم والحصر وغيرها، وتساعد الرجل في مصنعه الخاص بالأواني الفخارية، كما تقوم بقص صوف الحيوانات، وتنظيفه من الشوائب، وغزله، ثم يقوم الرجل بصنع حاجاته منه كالحبال وغيرها من لوازم الحياة[1].

ولا يقتصر دور المرأة على المشاركة في جوانب الحياة الاقتصادية، بل تعدى ذلك إلى المشاركة في الأمور التي تتعلق بالعلوم الشرعية كالفقه، فقد برزت نساء عالمات ذاع صيتهن في العلوم الفقهية مثل: الشيخة عائشة بنت راشد بن خصيب الريامية، والتي عاصرت الإمامين بلعرب بن سلطان (109هـ/1780م - 1104هـ/1792م)، وأخيه سيف بن سلطان وابنه سلطان بن سيف، وكانت تعيش في بهلا، ويذكر

(*) محاضر ورئيس قسم التواصل مع أولياء الأمور- كلية الآداب – قسم علم الاجتماع والعمل المجتمعي، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عُمان.

(1) مهنأ الخروصي، الرستاق في صفحات التاريخ، ج3، وزارة التراث والثقافة، مسقط، 2007، ص15.

البطاشي أنه أطلع على فتاوى لهذه العالمة في كتب الفقه العُمانية، كما عثر على جملة من المخطوطات نسخت لها، منها كتاب «المصنف» لأبي بكر الكندي، وكتاب «منهج الطالبين» لخميس بن سعيد الشقصي، كما أشار أنها أوقفت مكتبتها للطلبة في بهلا، وكذلك خصصت أوقافًا لإصلاح الكتب التي أوقفتها[1]. والعالمة الأخرى التي كانت معاصرة للشيخة عائشة هي الشيخة فرحا بنت علي بن محمد بن عمر، وكانت في نزوى، وقد نسخ لها مجموعة من الكتب من بينها كتاب «بصيرة الأديان»، وكانت تقوم بتثقيف نساء نزوى وترشدهن، وتعلمهن أمور دينهن، وتفتي لهن في ما أشكل على نساء نزوى[2].

ومنهن العلَّامة حسينة بنت سليمان بن مؤمن الحارثية، من أهالي قرية سمد الشأن بولاية المضيبي، كانت عالمة، تعلم النساء أمور دينهن في مسجدها المعروف باسمها، وكانت زاهدة تحبس نفسها في المسجد بين الصلوات، حيث تؤم النساء فيه، وتعلم الفتيات[3]، ومنهن زيانة بنت ناصر بن محمد من أهالي الرستاق، كانت عالمة كريمة، تجالس العلماء، وتكثر من الصدقات، نالت شهرة كبيرة في عصرها ماتت في عام 1946م[4].

وفي ولاية بدية أطلعت الباحثة على سير جملة من العالمات منهن، سالمة بنت علي ابن حميد الحجرية، التي كانت لها مكتبة كبيرة في بيتها، وتقوم بتفقيه وتعليم النساء[5].

وإذا انتقلنا إلى إسهامات أخرى من إسهامات نساء عُمان في المجال الاجتماعي، فإن الصورة تتضح عندما نرى كثرة الأوقاف والأعمال الخيرية التي أسهمت فيها

---

(1) سيف البطاشي، تحفة الأعيان، ترتيب وتعليق: سعيد محمد الهاشمي، السيب، 2001.

(2) سلطان بن مبارك الشيباني، معجم النساء العُمانيات، ط1، مكتبة الجيل الجديد، مسقط، 2004، ص103.

(3) سلطان بن مبارك الشيباني، معجم النساء العُمانيات، المرجع السابق.

(4) مهنأ الخروصي، الرستاق في صفحات التاريخ، مرجع سابق.

(5) محمد الخصيبي، شقائق النعمان، ج3، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1989.

المرأة العُمانية، فلا تكاد تخلو من هذه الأعمال في بناء المساجد، ودور العلم، وحفر الآبار لابن السبيل، وقد شاهدتُ في محافظة الشرقية عدد من الآبار التي تبرعن بها النساء وأنفقن على حفرها لأجل ابن السبيل فهنالك في شرقي البلاد بئر (طوي) عائشة ومريم، وفي شمال البلاد طوي سليمة وشيخة وسعادة، وفي الجنوب أسماء أخرى[1].

يذكر البلوشي في مؤلفه «عُمانيات في التاريخ»[2]: على الرغم من الحياة الصعبة في عُمان، وما عُرف من التقاليد والعادات العربية، التي حدت كثيرًا من طموحات المرأة على ساحة الأحداث وأبعدتها عن أضواء التاريخ، وجدنا أنه ليس ببعيد على المرأة العُمانية فعل ذلك، ونضيف أن التاريخ يزخر بمختلف الروايات والقصص عن المرأة العُمانية، وقوة شخصيتها، وعظمة مقدرتها على تسيير الأمور، ووقوفها بجانب الرجل تشد من طموحاته، ليكتب لها التاريخ ملك المكاسب وفي مؤلفه هذا تحدث عن شخصيات نسائية أمثال موزة بنت الإمام أحمد بن سعيد، وزوينة الحارثية، والجارية خورشيد أم السلطان خالد بن سعيد، واللائي كتب عنهن التاريخ ملامح مختلفة عما هو سائد بشأن المرأة ومواجهتها للتحديات في مختلف العصور، ولاسيَّما العصور القديمة ذات الحياة الصعبة، والصعوبات المختلفة التي جعلت الإنسان عاجزًا عن فك رموزها أو مواجهتها أحيانًا.

أما فيما يتعلق بمشاركة المرأة العُمانية في المؤسسات والحركات النسائية المنظمة بمفهومها الحديث قبل عصر النهضة، فلا يوجد ما يشير إلى ذلك في المجتمع العُماني، على الرغم أن بعض هذه التنظيمات النسائية قد ظهر في منطقة الخليج العربي بداية من منتصف القرن العشرين. غير أن «السدني»، و«البلوشي» يشيران إلى أن المرأة

(1) إبراهيم العبري، تبصرة المعتبرين في تاريخ العبريين، ج2، وزارة التراث والثقافة، مسقط، 1975، ص21.

(2) عثمان البلوشي، عُمانيات في التاريخ، مسقط، 1993.

العُمانية قد شاركت في إنشاء جمعيات تقوم بالعديد من الأنشطة الثقافية والاجتماعية خارج سلطنة عُمان في امتداد الإمبراطورية العُمانية في أفريقيا[1].

ففي «بوروندي» أنشئت جمعيات تقوم بنشاط ثقافي واجتماعي من بينها الجمعية العربية العُمانية، وهي جمعية المحافظة على اللغة العربية، ونشر المعارف الثقافية، وقامت الجمعية بإرسال بعثات إلى البلدان العربية بخاصة الجزائر وتونس ومصر وغيرها[2].

ثانيًا- مشاركة المرأة العُمانية في الحياة الاجتماعية بعد النهضة:

حظيت المسائل المتعلقة بالمرأة ومكانتها الاجتماعية، وتحررها، وتعليمها، وتقديم الرعاية لها، ومشاركتها في العمل والإنتاج المادي والثقافي للمجتمع، بمساحة واسعة من اهتمام الفكر والدراسات العربية المعاصرة، وقامت العديد من المؤتمرات والدراسات التي تناولت سبل دعم المشاركة الاجتماعية للمرأة، وكيفية تذليل العقبات التي تقف أمام هذه المشاركة، حتى أخذت مشاريع وخطط التنمية، تضع في اهتماماتها، مسألة تمكين المرأة، وإدماجها في نشاطات المجتمع الإنتاجية، وأسفر هذا الاهتمام عن تحسن نسبي ملحوظ في الوضع الاجتماعي والثقافي للمرأة ومشاركتها في مجالات الحياة المختلفة.

وتعد المشاركة الاجتماعية للمرأة هي العملية التي من خلالها تلعب المرأة دورًا موازيًّا للرجل في مجالات نشاط المجتمع المختلفة، ويفترض أن تنال قسطًا مساويًّا للرجل من اهتمام ورعاية المجتمع، وتكون لديها الفرصة لأن تشارك، مشاركة مدنية في رسم مستقبل مجتمعها. وذلك يعني أن تتمكن النساء من المشاركة

(1) نوريه السدني، تاريخ المرأة العُمانية، مطابع الدار السياسية، الكويت، 1984.
(2) عثمان البلوشي، عُمانيات في التاريخ، مرجع سابق.

بنشاط تتساوى فيه مع الرجال في صنع القرارات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. إن المشاركة بهذا المعنى هي أساس التمكين، وهي انعكاس له في الوقت نفسه؛ لأنها تدلّ على الاختيار والفعل والوصول إلى الموارد ومقاومة الضغوط وتحقيق الذات والقوة[1].

ويتعلق اتساع وعمق المشاركة الاجتماعية للمرأة بجملة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية، التي تشكل بنية المجتمع وهويته، وتحدد شكل العلاقات الاجتماعية والسياسية، ومدى سماحها، أو تأييدها لمبدأ مشاركة المرأة الذي أصبح سمة أساسية من سمات المجتمعات الحديثة القائمة على العلم والتكنولوجيا والانفتاح، والدولة الوطنية الحديثة القائمة على أساس المواطنة وحكم القانون[2].

ويأتي مطلب المشاركة الاجتماعية للمرأة في المجتمع الحديث، تلبية لثلاث حاجات أساسية على الأقل:

- حاجة المجتمع إلى عمل المرأة ومشاركتها في التنمية.
- حاجة المرأة ذاتها للعمل كمصدر للدخل، وتأمين متطلبات العيش لها ولأسرتها.
- حاجات ذاتية شخصية للمرأة، نفسية ومعنوية وثقافية، تتعلق بتحقيق الذات وتكوين الشخصية، والإحساس بالأهمية والقيمة الاجتماعية[3].

---

(1) سمير حسن، سلطان الهاشمي، شيخة المسلمي، المشاركة الاجتماعية للمرأة العُمانية واقعها وآفاقها، وزارة التنمية الاجتماعية، سلطنة عُمان، 2009، ص44.

(2) ابتسام الكتبي، وآخرون، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

(3) أسامة عبد الرحمن، الخليج العربي والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص34.

ثالثًا- المرأة العُمانية والمشاركة في الأنشطة السياسية:

يتناول هذا المحور إسهام المرأة العُمانية في المجال السياسي بعد عصر النهضة، وهل هنالك نماذج من ذلك الرعيل الذي يقدم أو يدير أو يشارك في هذا النظام السياسي، ونحن نعرف أن هنالك عددًا كبيرًا من فقهاء المسلمين يعارضون مشاركة المرأة في النظام السياسي، لكن هنالك من يخصص منعها في رئاسة الدولة، وما دون ذلك فجائز وعلى رأس هؤلاء ابن حزم علامة الأندلس[1].

لكن ما المجالات التي يمكن أن تشارك فيها المرأة في المجال السياسي، ويمكن أن يكون على قمة الهرم السياسي نظام الشورى، فقد مارس العرب ذلك قبل الإسلام، وعمل به الرسول الكريم في مكة قبل هجرته فقال تعالى: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: 38]، وأصبح هذا النظام قائمًا حتى وفاته عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، وقد شكل رسول الله مجلسًا من الأنصار في بيعة العقبة الأولى سمي مجلس النقباء، وبعد الهجرة تشكل المجلس من أربعة عشر عضوًا، نصفهم من الأنصار، والنصف الآخر من المهاجرين[2]، ولهذا أكد القرآن الكريم مبدأ الشورى في المدينة المنورة. فقال تعالى في سورة آل عمران المدنية: ﴿وشاوِرْهم في الأمْرِ فَإذا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلى الله﴾ [آل عمران: 159].

ولهذا كان المسلمون ينقادون إلى الشورى في معاملاتهم ونظمهم الإدارية وفي اختيارهم للخليفة، وهذا الذي تم في اختيار الخلفاء الراشدين الأربعة، حيث جاء انتخاب الخلفاء بصورة متعددة، ويتم على مرحلتين: البيعة الخاصة والتي تتم فيه ترشيح الخليفة من قبل أهل الشورى، والبيعة العامة التي يبايع فيها له عامة الشعب[3].

---

(1) عبد الحميد الموافي، عُمان وبناء الدولة العصرية، مطابع الأهرام، القاهرة، 2002.

(2) حصة الدقي، الحقوق السياسية للمرأة في الإسلام، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العربية والإسلامية، الإمارات، دبي، 2001.

(3) محمد حميد الله، مجموعة الوثائق السياسية في العهد النبوي والخلافة الراشدة، ط5، دار النفائس، بيروت، 1985.

ولهذا فإن أهل الشورىٰ في وقتنا الحالي يتم انتخابهم من الشعب، وحددت القوانين الحديثة نظامًا كيفية انتخاب الأعضاء الذين يمثلون الشعب في مجلس الشورىٰ، وهذه القوانين حددت شروط المؤهل لهذه العضوية، وكيفية انتخابه ومدة عضويته.

وتُعد الشورىٰ إحدىٰ أشكال الممارسة السياسية في المجتمعات العربية، وقد مارس العرب الشورىٰ قبل الإسلام، ومع بعثة الرسول الكريم ولهذا قال رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ لأبي بكر وعمر: «لو اجتمعتا في مشورة ما خالفتكما»، وقال عَلَيۡهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ: «مشاورة أهل الرأي ثم اتباعهم»[1].

ومن نساء آل بو سعيد في المجال السياسي السيدة جوخة بنت محمد بن الإمام أحمد بن سعيد، وكانت بجانب أخاها هلال بن محمد خلال ولايته لمدينة المصنعة، وعندما قبض عليه السيد سعيد وسجنه في مسقط، رفضت السيدة جوخة تسليم حصن المصنعة بل أنها تزعمت الثورة ضد السيد سعيد، مما اضطر السيد سعيد أن يطلق سراحه ويعيده إلىٰ ولايته، كما أنها استولت علىٰ الحصن بعد مقتل أخيها علىٰ يد حاكم الرستاق السيد قيس بن عزان وقبيلة آل سعد وحاربتهم أكثر من خمسة عشر يوما حتىٰ نفذ ما عندها من زاد وذخيرة، فتفاوضت مع أعداءها للخروج من الحصن هي ومن معها من المقاتلين فسمحوا لها[2]، وإذا استعرضنا دور بنات السيد سعيد بن سلطان (1804-1856م) لوجدنا أنهن شاركن والدهن، فهذه السيدة شريفة بنت سعيد كان السيد سعيد يستشيرها في أموره، أما أختها عائشة كان السيد يقيمها حكمًا بين نساء القصر إذا نشب خلاف، وأختهما خوله فقد شاركت في الأحداث السياسية التي أعقبت وفاة أبيها وانضمت إلىٰ أخيها برغش بن سعيد وغيرهن[3].

---

(1) محمد الغزالي، قضايا المرأة، ط3 ، دار الشروق، بيروت، 2015، ص37.

(2) عبد الله الفارسي، البوسعيديون حكام زنجبار، ترجمة محمد أمين عبد الله، ط2، وزارة التراث والثقافة، مسقط، 1982.

(3) سالمة آل بوسعيدي، مذكرات أميرة عربية، ترجمة عبد المجيد القبسي، وزارة التراث والثقافة، مسقط، 1982، ص7.

ومن النساء المشهورات في التاريخ السياسي العُماني دور الشيخة الغالية بنت ناصر بن حميد بن راشد الغافرية، حيث لعبت دورًا بطوليًّا في مدينة عبري، وذلك بعد مقتل زوجها الشيخ سلطان بن راشد اليعقوبي على يد المناذرة، ونصبت الحرب لهم فترة من الزمان، وأقامت لها برج عرف ببرج الغالية ترصد فيه حركة المناذرة في بلادهم السليف[1].

وفي التاريخ العُماني نماذج كثيرة من النساء اللواتي لعبن دورًا بارزًا في السياسة العُمانية حتى أن الإمام محمد بن عبد الله الخليلي (1920-1954م)، عندما أرسل جيشًا إلى عبري بقيادة الشيخ سليمان بن حمير النبهاني؛ لوضع حدٍ لسياسة الشيخة الغالية بنت ناصر بن حميد الغافرية، كان مطلب الأمير من أهل عبري خروج الغالية من عبري حتى يرفع الحصار عن المدينة[2].

وهكذا نخلص أن دور المرأة العُمانية السياسي كان بارزًا ملموسًا، لم يضعف في وقت من الأوقات غير أن المصادر التاريخية لم تبرزه بشكل موضوعي، إنما يأتي على شكل عارض، يقول الرحالة جيمس رميودولستد في كتابه (رحلة في شبه الجزيرة العربية) عند زيارته لجعلان بني بو علي في عام 1835م: «لنساء هذه القبيلة (قبيلة بني بو علي) قسط كبير من النفوذ في كل شأن من شؤون الحياة. ففي هذه الفترة، ذهب الشيخ لأداء فريضة الحج، فأصبحت حكومة القبيلة في أيدي زوجته وأخته»[3]، وعندما قابل زوجة الشيخ وأخته استمع ما ينبئ عن ثقافتهن يقول: «عبرت هاتان المرأتان عن بالغ سرورهما لزيارة أحد الإنجليز لهذه الأرض، وكثر حديثهن عن أمور السياسة والحكم، والسيد سعيد بن سلطان، والحماية الإنجليزية، وانفتاح الساحل

(1) ابن الأثير، أبو الحسن عز الدين، أسد الغابة في معرفة الصحابة، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، ومحمد أحمد عاشور، كتاب الشعب، القاهرة، 1970، ص22.

(2) سلطان بن مبارك الشيباني، معجم النساء العُمانيات، مرجع سابق.

(3) جيمس رميود، تاريخ عُمان:رحلة في شبة الجزيرة العربية، ترجمة: عبد العزيز عبد الغني، ط1، دار الساقي، بيروت، 2002.

على تجارة عُمان الخارجية»، وعند زيارته إلى مدينة منح قال عن نساء المدينة: «نساء هذه المدينة على قدر كبير من النشاط والجرأة».

رابعًا- واقع المشاركة السياسية للمرأة العُمانية:

إن المشاركة السياسية من وجهة نظر علم السياسة هي تلك العملية التي من خلالها يستطيع الفرد أن يمارس دورًا في الحياة السياسية للمجتمع، من حيث هو دور في آلية الحكم والتأثير في القرار السياسي، ويتجلى ذلك اليوم في حقوق الترشيح والانتخاب، وإمكانية الوصول إلى مستويات السلطة المختلفة[1].

أما بالنسبة لعلم الاجتماع والدراسات الاجتماعية، فإن المشاركة السياسية هي بعد مهم من أبعاد المشاركة الاجتماعية، كما لها في الوقت نفسه تأثير وعمق اجتماعي مهم، حيث إنها سلوك اجتماعي عبر أطر نظامية محددة، تفتح أمام المواطنين إمكانية الإسهام بشكل ما في وضع الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع وتوجيهها وتحقيقها، وللقيادات السياسية في المجتمعات التي تنتقل من التقليدية إلى الحداثة دور مهم في هذا البعد من أبعاد المشاركة الاجتماعية، خصوصا فيما يتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة وتشجيعها وتوثيقها في القوانين والتشريعات الوطنية[2].

ورغم أهمية القوانين والتشريعات التي تنص على حقوق المشاركة، فإن هنالك جملة من العوائق، التي تحد من إمكانية استفادة المرأة من حقوق المشاركة السياسية، متمثلة في العادات والتقاليد والموروث الاجتماعي، الذي يشكل الشعور أو العقل الجمعي في مجتمعاتنا، كلها ما زالت عوامل تحد من اقتناع معظم الناس بالمشاركة السياسية للمرأة وبجدواها.

---

(1) السيد الزيات، التنمية السياسية، دراسة في علم الاجتماع السياسي، ط1، الإسكندرية، 2002.

(2) سعاد عثمان، المرأة في الدراسات الأنثروبولوجية وقضايا المجتمع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2002.

ولا شك أن إنجازات مهمة تحققت في مجال تمكين المرأة العربية ومشاركتها في الميادين المختلفة، وكذلك في المساواة بين الجنسين أمام القانون، ولكن ما زالت العقبات والتحديات الأساسية، التي تعيق تحقيق المرأة لكامل قدراتها الإنسانية في الحياة العامة، هي عوامل ثقافية اجتماعية، وفي هذا الصدد غالبًا ما تلجأ القوى المحافظة في كل مكان إلى التذرع بالثقافة والدين؛ لنكران بعض المكاسب والحقوق للمرأة، ومع أنه يمكن التدليل بالنصوص الصحيحة بأن الإسلام قد أنصف المرأة منذ زمن طويل، إلا أن المسألة تتعلق بالدرجة الأولى بالثقافة وليس بالنصوص[1].

وأشار تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام (2002) إلى: «أن التنمية التي لا تشارك فيها المرأة هي تنمية ناقصة»، ويؤكد تأييد الحكومات والمجتمع الدولي للتقرير الصادر عن المؤتمر العالمي الرابع للمرأة، وموافقتهما على جدول أعمال مشترك للتنمية تشكل فيه العدالة بين الجنسين مبدأ أساسيا، أن التنمية البشرية المستدامة لا تتحقق في أي مجتمع من المجتمعات ما لم تصبح المرأة ذات القدرة والكفاءة شريكة كاملة فيه.

إن مسيرة النهضة العُمانية، أسهمت في تغيير كثير من المفاهيم الموروثة التي تحيط بالمرأة، وأصبحت المرأة العُمانية شريكة حيوية في تنمية هذه المسيرة، فقد فتحت لهن المدارس والمعاهد والكليات والجامعات دون تمييز مساوية لأخيها الرجل، ثم تابعت العمل في جميع مرافق التنمية الاجتماعية والبشرية، والاقتصادية،والثقافية، والسياسية والفكرية. ولا يمكن أن يستغنى عن دورهن في تكوين المجتمع.

وقد تولت المرأة مناصب سياسية وقيادية في حكومة السلطنة، فمنهن وزيرات على رأس التعليم العالي والتنمية الاجتماعية والسياحة والصناعات الحرفية، ومنهن

(1) محمد الجوهري، دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001.

وكيلة وزارة، وسفيرات أحداهن في الولايات المتحدة الأمريكية، والأخرى سفيرة سلطنة عُمان لدى مملكة هولندا، وسفيرة السلطنة في جمهورية ألمانيا الاتحادية، وكذلك سفيرة السلطنة لدى مملكة بلجيكا، وغيرهن في مواقع قيادية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والقضائية، فضلًا عن عضوات في مجلسي الدولة والشورى، وقد انتشرت الجمعيات النسائية في محافظات عُمان وولاياتها؛ لأجل تطوير النشاط التنموي النسوي في الولايات والعناية بها، وممارسة الأنشطة الثقافية والرياضية والمهنية لمواكبة التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية[1].

وقد اهتم السلطان قابوس اهتمامًا بالغًا بمسيرة المرأة العُمانية، حيث يقول: «كما نجدد الدعوة لجمعيات المرأة العُمانية، وغيرها من المؤسسات الاجتماعية، من أجل إيلاء مزيد من العناية والاهتمام لتوعية المواطنات بالتكيف مع معطيات العصر حتى تتمكن المرأة في كل موقع من أداء دورها الحيوي في المجتمع، والذي عملنا منذ البداية على إعدادها للقيام به»[2].

وفي عهد النهضة العُمانية المتجددة، أولى السلطان هيثم بن طارق اهتمامًا واضحًا بمشاركة المرأة العُمانية في التنمية الوطنية، ودعم دورها وتمكينها في مختلف المجالات، وقد تجسد ذلك من خلال إسناد جملة من المناصب الحكومية العليا إلى عدد من نساء عُمان المجيدات، تقديرًا لإمكاناتهن وقدراتهن في أداء المهام الموكلة لهن في تحقيق رؤية عُمان المستقبلية بإخلاص وتفان.

وفي الدورة الثانية لمجلس الشورى، أتيح للمرأة العُمانية المشاركة فيه كعضوات أو بحق التصويت؛ فيقول السلطان قابوس: «نعلن أن حق المرأة في الترشيح والاختيار

(1) شريفة اليحيائية، المرأة العُمانية ومشاركتها الفعالة في المجتمع، ورقة بحث أُلقيت في ندوة المرأة المسلمة في العالم المعاصر، مركز السلطان قابوس للثقافة الإسلامية، 4-5 فبراير 2007، ص7.

(2) خطب وكلمات حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس المعظم، وزارة الإعلام، مسقط، 2005، ص19.

لعضوية مجلس الشورى...، وفي ذلك تكريم لها بل تكريم للمجتمع كله، وتصحيح لبعض المفاهيم الخاطئة التي تغض من شأن المرأة»[1].

وأشار السلطان قابوس إلى أن مشاركتها تعزز من مكانتها، ولكي تشارك بفكرها وتسهم برأيها في شؤون وطنها، حيث يقول: «ندعو المرأة العُمانية في كل مكان، في القرية والمدينة، في الحضر والبادية، في السهل والجبل أن تشمر عن ساعد الجد، وأن تسهم في حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية كل حسب قدرتها وطاقتها وخبرتها ومهارتها وموقعها في المجتمع[2]، أما دخولها مجلس الدولة فقد أكد السلطان قابوس بمناسبة افتتاح المجلس في 27 ديسمبر 1997م ذلك بقوله: «ها نحن اليوم نقوم بتكريمها مرة أخرى، وذلك بتعيينها في مجلس الدولة؛ لنرفع من مكانتها ونعزز من فرص مشاركتها خدمة مجتمعها وتنميته وترقيته، إضافة إلى مهمتها الكبرى في بناء الأسرة، وغرس الانتماء والولاء في نفوس الأجيال الصاعدة»[3].

وتبنى السلطان قابوس دور المرأة لأهميته في بناء المجتمع، من منطلق حقوقها التي كفلها لها الدين الإسلامي الحنيف، واعتبار النساء شقائق الرجال، وبالنظر إلى هذه العناية فإن المرأة العُمانية أثبتت وجودها في مختلف مرافق التنمية، فقد اشتغلن في مجال الطيران، وسلك الشرطة منذ عام 1972م، وفي المجال التربوي والصحي والهندسي، والمالي، ثمة نساء سيدات أعمال وعضوات في مجلس رجال الأعمال فضلًا عن انتسابها في غرفة تجارة وصناعة عُمان.

وما تزال المرأة العُمانية تشارك في مجال التنمية الاجتماعية بنشاط ملحوظ، حيث تنتشر خمسة وستين جمعية للمرأة العُمانية في محافظات وولايات السلطنة

(1) الخطابات السامية لحضرة صاحب الجلالة، مجلس الشورى، مطبعة العنان، 2006، ص15.

(2) خطب وكلمات حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس المعظم، وزارة التراث والثقافة، مسقط، 1973.

(3) خطب وكلمات حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس المعظم، وزارة الإعلام، مسقط، 1997.

كافة[1]، «حيث تعمل المنتميات إليها بشكل تطوعي لنشر الوعي وفتح المجالات المختلفة لزيادة مهارات النساء»، كما أن هذه الجمعيات تنمي الوعي في الأمور الحياتية المختلفة من خلال تقديم برامج صحية وثقافية واجتماعية.

وفي مجال التعليم فقد برز عدد من النساء العُمانيات اللاتي يحملن الدرجات العليا كالماجستير والدكتوراه، ويعملن في الجامعات العُمانية كأساتذة، فضلًا عن المجال الطبي، حيث يشغلن عدد من الوظائف الطبية بمختلف أنواعه المهنية، وتحتل المرأة العُمانية مكانة عالية في سوق العمل إذ بلغ معدل المشاركة الاقتصادية في القوى العاملة للعُمانيات (15) سنة فأكثر (32,1٪) مقارنة بـ (27,7٪) في عام 2021، كما أن (82٪) من إجمالي العُمانيات (15) سنة فأكثر النشطات اقتصاديًّا في عام 2022م هن عاملات.

ولا توجد وظيفة في مرافق الدولة إلا والمرأة العُمانية لها نصيب وافر فيها[2]. وتتساوى أجور المرأة في السلم الوظيفي مع الرجل مع خصوصياتها في الإجازات وساعات الرضاعة والعدة وغيرها[3].

وتعد سلطنة عُمان من أوائل الدول العربية التي تسمح للمرأة أن تقود السيارات والطائرات، وأن تسافر بدون قيود بمفردها، ويسمح لها بمزاولة جميع المهن منها تكوين شركات تجارية خاصة بها، وحول مشاركتها في العمل البرلماني، فقد بلغت نسبة حضورها في مجلس الدولة (17,6٪) وفي مجلس الشورى للفترة التاسعة (2019-2023) بلغت (2,3٪)، وبلغ عدد العُمانيات صاحبات الأعمال لعام 2021 (14,194).

---

(1) المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عُمان، 2022.

(2) المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، المرجع السابق، ص27.

(3) عبد الله الشريقي، موسوعة القوانين العُمانية، مسقط، 2005، ص44.

إن الرؤية المستقبلية للمرأة العُمانية لإسهاماتها في التنمية الاجتماعية والسياسية تتقدم بثقة كبيرة، حيث ما تشعر به المرأة الآن بما حظت به من ثقافة عالية وفكر نير، تستطيع أن تحافظ على تقدمها بخطوات ثابتة، وأن تسهم في معالجة قضايا المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بما وصلت إليه في المستوى العلمي. وما توارثته من موروث قيمي، فهي معايير التقدم الفكري والتنموي، فضلًا عن تحسن مستوى الدخل بالنسبة للفرد والمجتمع[1].

إن إثبات الذات الكينوني في النفس البشري لا يتأتى إلا من خلال الثقافة والوقوف على معايير ثابتة من علم، وقيم، وخبرة مكتسبة، وحرية فكرية، لذلك في نظرتنا إلى مستقبل المرأة العُمانية كبير بقياس ما حققته خلال تاريخ عُمان الحديث من إنجازات سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية[2].

والمرأة العُمانية لا تطمح في نبذ مخلفات الماضي من مفاهيم شتتت بعض المطالبين بتحرير المرأة من ربقة الماضي وتقاليده، وتمكينها من تطوير ذاتها ماديًّا ومعنويًّا لتحسين مستوى المجتمع، ولا تنوي أن تثور على الموروث الشعبي والديني، بل تأخذ منه المناسب في تيسير الحياة، والطريق طويل محفوف بالمخاطر والتحديات، لكن بالصبر وتكثيف الوعي الاجتماعي يمكن لها أن تتغلب على كل التحديات، كما تشير إليه المؤشرات، وهذا يحتاج إلى وعي اجتماعي يحدد أهمية دور المرأة في هذا البناء الاجتماعي، ويعدل اتجاهات المجتمع ونظرته إلى عمل المرأة، ومشاركتها في بناء المجتمع بمختلف جوانبه. وهذا الوعي يحتاج دعمًا كثيفًا من الدولة، والجانب الأكبر يقع على كاهل المرأة؛ لكي يسهم المجتمع في تخطي هذه المعوقات[3].

---

(1) نور الشهابي، المرأة والتعليم، اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، سلطنة عُمان، مسقط، 2002.

(2) المرجع السابق نفسه.

(3) رحيلة الريامية، صورة المرأة المسلمة في الإعلام الغربي، ورقة عمل ألقيت في ندوة المرأة المسلمة في العالم المعاصر، مركز السلطان قابوس للثقافة الإسلامية، 4-5 فبراير2007.

إن المستقبل واعد فيما يتعلق بتقدم المرأة العُمانية، فقد كانت الأسر حتىٰ نهاية السبعينيات تمانع في إرسال بناتها للدراسة إلىٰ الجامعات بالخارج، أو العمل في مؤسسات فيها اختلاط، واليوم نشهد أن هذه الأسر تسعىٰ لتعليم بناتها في خارج السلطنة، بل ينفقون أموالًا كبيرة علىٰ هذا التعليم، ثم أنهم لا يمانعون في توظيف بناتهم في أي مكان كان، وفي أية وظيفة سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص، بل لا نبالغ عندما نقول أنها تنافس الرجل في جميع الوظائف[1].

إن المرأة العُمانية تؤمن أن التحرر من ربقة الماضي لا يأتي من مفاهيم العولمة، إنما يأتي عن طريق مفاهيم الدين الصحيح والقيم الاجتماعية، التي تدعو إلىٰ رفع قيمة الإنسان عن سائر المخلوقات[2].

خامسًا- المشهد العام لمشاركة المرأة في العملية السياسية في السلطنة:

بدأت الحياة النيابية في سلطنة عُمان مبكرًا حيث تبلورت مؤسسة الشورىٰ بشكلها المؤسسي في عام 1981م مع قيام المجلس الاستشاري للدولة- مُعين من قبل الحكومة- الذي امتدت سنوات العمل به حتىٰ عام 1991م، وهو العام الذي شهد قيام مجلس الشورىٰ، الذي يقوم علىٰ نظام الانتخاب الحر للأعضاء، وجاء المجلس ليكون نتاج طبيعي للتغير الاجتماعي الكبير الذي تأصل في بيئة المجتمع العُماني[3].

وعند تأسيس مجلس الشورىٰ كامتداد طبيعي وتطور منطقي للمجلس الاستشاري للدولة، والذي خلا من النساء لمدة (10) سنوات، كان الأعضاء في بادئ الأمر يتم اختيارهم من بين مرشحين يقدمهم المجتمع (القبائل) كممثلين لولاياتهم، وكان من

---

(1) لبيبة المعولية، المرأة في المجال الاجتماعي، في مشروع إعداد الإستراتيجية الوطنية للمرأة العُمانية، سلطنة عُمان، 2002.

(2) رحيلة الريامية، صورة المرأة المسلمة في الإعلام الغربي، مرجع سابق.

(3) عاصم رشوان، تجربة الشورىٰ العُمانية، رؤية شاهد عيان، مطابع دار الخير، 1999.

الطبيعي أن يكون جميع هؤلاء المرشحين رجالًا، نظرًا لهيمنة الثقافة الذكورية على هياكل التنظيم الاجتماعي (القبيلة)، وآليات العمل الجماعي السياسي، ولانعدام معرفة المجتمع بمدى قدرة المرأة على القيام بمثل هذه المهام الوطنية. وإيمانًا بدور المرأة الفاعل وواجبها في المشاركة بالتنمية، واستمرارًا في النهج الذي اختطه السلطان قابوس، منذ توليه مقاليد الحكم في عام 1970م، مُنِحت المرأة حق المشاركة في الترشح والانتخاب عام 1994م، وبدأ ذلك في إطار منطقة العاصمة على سبيل التجربة، وتم تعميم هذا الحق في انتخابات 1997م على جميع مناطق السلطنة. جاءت هذه الخطوة تماشيًا مع التطور الذي شهدته الفترة الثانية من مجلس الشورى (1994-1997م)، الذي تجسد في مظاهر ذات دلالات سياسية وتنموية عميقة من أهمها مظهران:

- **المظهر الأول**: اتباع نظام تمثيل شبه نسبي استنادًا إلى نتائج التعداد العام للسكان والمنشآت عام 1993م، رغبة في الوصول إلى معادلة تكفل أو تحقق نوعًا من العدل والمساواة بين المواطنين في الولايات المختلفة ذات الكثافة السكانية المتفاوتة، خاصة وأنه إلى ذلك الوقت لم تكن السلطنة تعمل بعد بنظام المجلسين، الذي من بين أهدافه ضمان شمولية التمثيل وعدالته وتكافؤه في آن واحد، بحيث لا تتحكم دائرة انتخابية/ ولاية ما في مصائر الدوائر والولايات الأولى. وعلى هذا الصعيد بدأ العمل بقاعدة (30) ألف، حيث الولاية التي يبلغ عدد سكانها (30) ألفًا فما فوق، يمثلها عضوان اثنان، وغيرها يمثلها عضو واحد[1].

- **المظهر الثاني**: تطوير آلية الترشيح للعضوية والاقتراع، فبدلًا من الاجتماعات القبلية المغلقة، برزت رغبة أكيدة واضحة في توسيع قاعدة المشاركة واعتماد نظام

(1) مجلس الشورى، مساهمات المرأة العُمانية في التنمية الحديثة بمؤسسات الدولة، حقائق وأرقام، سلطنة عُمان، 2000.

أكثر شفافية يعطي بعض الضمانات بأن الشخص الذي يرفع اسمه يكون قد حاز على رضا الأغلبية، وبذا يكون ممثلًا شرعيًّا للدائرة الانتخابية/ الولاية. وهنا بدأ العمل النسوي المنظم في الظهور بجلاء، خاصة وأن مؤسسات العمل التطوعي في السلطنة ومنذ عام 1971م، اتسمت بكونها صناعة نسوية. كما بدأ واضحًا تقبل الذهنية عند بعض الرجال العُمانيين آنذاك؛ لمشاركة المرأة بناء على كفاءتها وقدرتها على المنافسة، وليس بناء على نوعها الاجتماعي، أو فقط تجاوبًا مع الإرادة السياسية.

وهنا نستعرض ملامح التدرج التي مرت بها تجربة مشاركة المرأة العُمانية في العمل خلال فترات المجلس المختلفة:

1- بدأت الخطوة الأولى لدخول المرأة إلى ساحة العمل في مسيرة الشورى في سلطنة عُمان خلال الفترة الثانية لمجلس الشورى (1994-1997م)، وكان ذلك في نطاق محافظة مسقط وحدها، وحصلت كل من شكور بنت محمد الغمارية، وطيبة بنت محمد المعولية على عضوية المجلس في تلك الترشيحات، وفازتا بمقعدين في تشكيله، وبذلك تكونان أولى العضوات في تاريخ المجلس ومنطقة الخليج العربي؛ اللتان نجحتا في حجز مقاعد لهما على خريطة المشاركة النيابية للمرأة في منطقة الخليج العربي، وعلى قائمة أعضاء مجلس الشورى في السلطنة، وجاء حصول العضوتين على مقعدين لهما في المجلس وقتها مؤكدًا القبول العام وعدم التمييز من قبل أفراد المجتمع العُماني، لمن يمثله في عضوية مجلس الشورى[1].

2- خلال الفترة الثالثة لمجلس الشورى (1997-2000م)، جرى تعميم تجربة مشاركة المرأة في المجلس ليشمل كل ولايات السلطنة البالغ عددها (61) ولاية، وبلغ عدد المترشحات لعضوية المجلس في هذه الفترة (27) امرأة من إجمالي

(1) المعهد الجمهوري الدولي، التطور السياسي في عُمان، مجلسي الشورى والدولة، سلطنة عُمان، 1995.

المترشحين، الذين بلغوا ما مجموعه (736) مرشحًا على مستوى محافظات ومناطق السلطنة، ونجحت عضوتا المجلس نفسهما خلال فترته الثانية من الحصول على أعلى الأصوات في ولايتيهما؛ لتكونا على قائمة التشكيل الجديد من الفترة الثالثة للمجلس.

3- جاءت العملية الانتخابية لعضوية المجلس للفترة الرابعة (2001-2003م)، لتتقدم فيها (21) امرأة للترشح لعضوية المجلس في جميع محافظات ومناطق السلطنة، ونالت امرأتان هما: لجينة بنت محسن حيدر الزعابية، ورحيلة بنت عامر الريامية عضوية المجلس خلال هذه الفترة، حيث مثلت الأولى ولاية (مسقط)، والثانية ولاية (بوشر)، وهما ولايتان من ولايات محافظة مسقط، ولم تنجح أية امرأة من خارج نطاق محافظة مسقط في الفوز بعضوية المجلس، رغم منافستهن للرجال في الانتخابات في جميع محافظات ومناطق السلطنة، ثم عادتا نفسهما للفوز بالانتخابات التي جرت في البلاد 2003م للفترة الخامسة التي تمتد حتى نهاية عام 2007م[1].

وفي الدورة الخامسة للمجلس (2003-2007م)، حضرت امرأة واحدة فقط في مجلس الشورى، بعد فوزها بعضوية المجلس ،لتأتي الدورة السادسة للمجلس (2007-2011م) وتغيب المرأة من الحضور في مجلس الشورى لعدم فوز أية امرأة بعضوية المجلس خلال تلك الدورة الانتخابية للمجلس ، وخلال الدورة السابعة (2011-2015م)، استأنفت المرأة حضورها في مجلس الشورى بفوز امرأة واحدة، وتكرر ذلك في الدورة الثامنة (2015-2019م) بفوز امرأة واحدة بعضوية المجلس.

ومع الدورة التاسعة للمجلس (2019-2023م)، فازت المرأة بمقعدين في المجلس، المقعد الأول لسعادة طاهرة اللواتية، ممثلة ولاية مطرح، والمقعد الثاني لسعادة فضيلة الرحيلي، ممثلة ولاية صحار ، وتأتي الدورة العاشرة للمجلس(2023-

---

(1) مجلس الشورى، الوثائق الخاصة بمجلس الشورى للفترة السابعة، إصدارات مجلس الشورى، سلطنة عُمان، 2003.

2027م)، وتفقد النساء في سلطنة عُمان المقعدين اللذين كانا لهنّ في مجلس الشورىٰ السابق، حيث أظهرت نتائج الانتخابات التي أجريت عدم فوز أية امرأة من ضمن المرشحات اللاتي تقدّمن للانتخابات، جدير بالذكر أن إجمالي المرشحين لعضوية مجلس الشورىٰ للفترة العاشرة قد بلغ (843) مرشحًا بينهم (32) امرأة. وتؤكد النتيجة السابقة مدىٰ سماكة الجدار الاجتماعي والثقافي الموجود في السلطنة ضدّ توسيع المشاركة السياسية للمرأة وحضورها في الحياة العامّة، وأنّ ما ظهر من إرادة سياسية للتمكين للمرأة لا تسايره رغبة اجتماعية موازية، بدليل أنّ النساء الموجودات في عدد من المناصب والمواقع المهمة بالدولة كنّ قد وصلن إليها بالتعيين وليس بالانتخاب، ما يدل علىٰ أنّ أمر التمكين للمرأة إذا ترك للمجتمع ذي الثقافة التقليدية، فإنّ النتيجة ستكون صفرًا[1].

*

(1) مجلس الشورىٰ، الوثائق الخاصة بمجلس الشورىٰ للفترة السابعة، المرجع السابق، ص51.

المصادر والمراجع

- ابتسام الكتبي، وآخرون، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
- إبراهيم العبري، تبصرة المعتبرين في تاريخ العبريين، ج2، وزارة التراث والثقافة، مسقط، 1975.
- ابن الأثير، أبو الحسن عز الدين، أسد الغابة في معرفة الصحابة، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، ومحمد أحمد عاشور، كتاب الشعب، القاهرة، 1970.
- أسامة عبد الرحمٰن، الخليج العربي والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.
- جيمس رميود، تاريخ عُمان:رحلة في شبة الجزيرة العربية، ترجمة: عبد العزيز عبد الغني، ط1، دار الساقي، بيروت، 2002.
- حصة الدقي، الحقوق السياسية للمرأة في الإسلام، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العربية والإسلامية، الإمارات، دبي، 2001.
- الخطابات السامية لحضرة صاحب الجلالة، مجلس الشورىٰ، مطبعة العنان، 2006.
- خطب وكلمات حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس المعظم، وزارة التراث والثقافة، مسقط، 1973.
- خطب وكلمات حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس المعظم، وزارة الإعلام، مسقط، 1997.
- خطب وكلمات حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس المعظم، وزارة الإعلام، مسقط، 2005.
- رحيلة الريامية، صورة المرأة المسلمة في الإعلام الغربي، ورقة عمل ألقيت في ندوة المرأة المسلمة في العالم المعاصر ، مركز السلطان قابوس للثقافة الإسلامية، 4-5 فبراير2007.
- سالمة آل بوسعيدي، مذكرات أميرة عربية، ترجمة عبد المجيد القبسي، وزارة التراث والثقافة، مسقط، 1982.
- سعاد عثمان، المرأة في الدراسات الأنثروبولوجية وقضايا المجتمع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2002.
- سلطان بن مبارك الشيباني، معجم النساء العُمانيات، ط1، مكتبة الجيل الجديد، مسقط، 2004.
- سمير حسن، سلطان الهاشمي، شيخة المسلمي، المشاركة الاجتماعية للمرأة العُمانية واقعها وآفاقها، وزارة التنمية الاجتماعية، سلطنة عُمان، 2009.
- السيد الزيات، التنمية السياسية، دراسة في علم الاجتماع السياسي، ط1، الإسكندرية، 2002.
- سيف البطاشي، تحفة الأعيان، ترتيب وتعليق: سعيد محمد الهاشمي، السيب، 2001.

- شريفة اليحيائية، المرأة العُمانية ومشاركتها الفعالة في المجتمع، ورقة بحث أُلقيت في ندوة المرأة المسلمة في العالم المعاصر، مركز السلطان قابوس للثقافة الإسلامية، 4-5 فبراير 2007.
- عاصم رشوان، تجربة الشورىٰ العُمانية، رؤية شاهد عيان، مطابع دار الخير، 1999.
- عبد الحميد الموافي، عُمان وبناء الدولة العصرية، مطابع الأهرام، القاهرة، 2002.
- عبد الله الشريقي، موسوعة القوانين العُمانية، مسقط، 2005.
- عبد الله الفارسي، البوسعيديون حكام زنجبار، ترجمة محمد أمين عبد الله، ط2، وزارة التراث والثقافة، مسقط، 1982.
- عثمان البلوشي، عُمانيات في التاريخ، مسقط، 1993.
- لبيبة المعولية، المرأة في المجال الاجتماعي، في مشروع إعداد الإستراتيجية الوطنية للمرأة العُمانية، سلطنة عُمان، 2002.
- مجلس الشورىٰ، مساهمات المرأة العُمانية في التنمية الحديثة بمؤسسات الدولة، حقائق وأرقام، سلطنة عُمان، 2000.
- ـــــــــــ، الوثائق الخاصة بمجلس الشورىٰ للفترة السابعة، إصدارات مجلس الشورىٰ، سلطنة عُمان، 2003.
- محمد الجوهري، دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- محمد الخصيبي، شقائق النعمان، ج3، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1989.
- محمد الغزالي، قضايا المرأة، ط3 ، دار الشروق، بيروت، 2015.
- محمد حميد الله، مجموعة الوثائق السياسية في العهد النبوي والخلافة الراشدة، ط5، دار النفائس، بيروت، 1985.
- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عُمان، 2022.
- المعهد الجمهوري الدولي، التطور السياسي في عُمان، مجلسي الشورىٰ والدولة، سلطنة عُمان، 1995.
- مهنأ الخروصي، الرستاق في صفحات التاريخ، ج3، وزارة التراث والثقافة، مسقط، 2007.
- نور الشهابي، المرأة والتعليم، اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، سلطنة عُمان، مسقط، 2002.
- نوريه السدني، تاريخ المرأة العُمانية، مطابع الدار السياسية، الكويت، 1984.

● ○ ●